ملف العدد :

تجمع البريكس:
تقييم الفاعلية وآفاقها

د. صدفة محمد محمود
باحثة متخصصة في شؤون أمريكا اللاتينية والكاريبي

الملخص:

يسعى تجمع البريكس، الذي يضم كلاً من البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، منذ نشأته رسمياً عام ٢٠٠٦، إلى تحقيق مصالح الدول الأعضاء فيه، وزيادة تمثيل الدول النامية والاقتصادات الصاعدة في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، والدفاع عن مصالحها،ولقد خطت دول البريكس خطوات كبيرة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي، ومع ذلك لم ينجح التجمع، حتى الآن، في صياغة وتنفيذ أجندة خاصة به لمعالجة القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، على الرغم من الدلائل الواضحة على رغبة دوله في تعزيز التعاون في هذا المجال. في الوقت نفسه، لم يحقق التجمع نجاحاً كبيراً في تسوية الخلافات بين بعض الدول الأعضاء فيه، وتحديداً بين الصين والهند، حيث تدهورت علاقتهما الثنائية، ووصلت إلى حد المواجهة المسلحة.

Abstract

Since its official inception in 2006, the BRICS grouping, which includes Brazil, Russia, India, China and South Africa, seeks to achieve the interests of its member states, increase the representation of developing countries and emerging economies in international economic and financial institutions, and defend their interests.

The BRICS countries have made great strides towards enhancing economic and development cooperation, yet the bloc has not succeeded, so far, in formulating and implementing its own

agenda to address security issues of common interest, despite the clear indications of its countries' desire to enhance cooperation in this field. At the same time, the assembly did not achieve much success in settling disputes between some of its member states, specifically between China and India, as their bilateral relationship deteriorated, reaching the point of armed confrontation.

These failures can be partially explained by the existence of a clear imbalance of power between the member states in favor of China, which creates a kind of sensitivity and hesitation towards the various initiatives put forward by Beijing, and raises fears among the rest of the member states of the possibility of China employing the grouping to serve its interests. In addition to the existence of fundamental discrepancies between the members of the grouping, whether with regard to the map of foreign relations or the kind of political systems.

مقدمة :

يُمثّل تجمع بريكس Brics أحد التجمعات المهمة على مستوى العالم، من جهة بسبب تنامي الثقل الاقتصادي لأعضائه، وهو ما أسهم في تحسن ترتيبهم داخل الاقتصادات العشرين الأكبر عالمياً خلال العقود الأخيرة، ومن جهة أخرى نتيجة الأطروحات والرؤى التي يقدمها التجمع خاصة ما يتعلق بإصلاح المنظمات الاقتصادية الدولية وتعزيز دور ومكانة الدول النامية فيها.

منذ نشأته في عام ٢٠٠٦، تمكن البريكس من ترسيخ مكانته كتجمع له صوت مسموع فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية الدولية، وساهم في تقوية علاقات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء و مع ذلك، يواجه التجمع مجموعة من التحديات التي تقيد من قدرته على التحرك المستقل والفاعل على الساحة الدولية.

في ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: "إلى أي مدى ساهم تجمع البريكس، بفاعلية، في تحقيق أهداف الدول الأعضاء فيه؟"، وينبثق

عن هذا التساؤل عدداً من التساؤلات الفرعية، هي:

- ما هي الأهداف الرئيسية التي يسعى تجمع بريكس إلى تحقيقها؟، ما هي أبرز الآليات والركائز التي يعتمد عليها تجمع بريكس في عمله؟، و ما هي أهم الانجازات التي حققها البريكس، وكذلك الاخفاقات التي عاني منها؟ وما هي طبيعة الصعوبات والتحديات التي يواجهها تطور البريكس واستمراره كتكتل متماسك؟.

أولاً: البريكس: النشأة والأهداف

يُمثل البريكس منتدى مهم لتبادل الآراء بين الدول الأعضاء، وتنسيق المواقف بشأن القضايا والمجالات ذات الاهتمام المشترك، ويمكن استعراض نشأة وأهداف التجمع على النحو التالي:

١- نشأة وتطور البريكس: يُعد بريكس اختصاراً لتجمع من خمسة اقتصادات ناشئة رئيسية، هي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، وقد صاغ المصطلح لأول مرة "جيم أونيل"، كبير الاقتصاديين السابق في بنك جولدمان ساكس عام ٢٠٠١، وأطلق عليها اسم "بريك" BRIC، اختصاراً للأحرف الأولى من البرازيل، روسيا، الهند، والصين(١).

اجتمع قادة دول بريك، لأول مرة في سانت بطرسبرغ، روسيا، على هامش قمة مجموعة الثماني في يوليو ٢٠٠٦. بعد ذلك بوقت قصير، في سبتمبر ٢٠٠٦، تمّ إضفاء الطابع الرسمي على التجمع خلال الاجتماع الأول لوزراء خارجية دول بريك، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك(٢).

بعد سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى، عُقدت القمة الأولى لمجموعة بريك في يكاترينبورغ، روسيا في ١٦ يونيو ٢٠٠٩. تمت إعادة تسمية مجموعة BRIC باسم BRICS (اختصاراً للأحرف الأولى من: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) بعد قبول الأخيرة كعضو في اجتماع وزراء خارجية دول البريكس في نيويورك في سبتمبر ٢٠١٠(٣).

جاءت نشأة التجمع في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام ٢٠٠٨، التي كشفت بوضوح عن حدوث تحول تدريجي في موازيين القوى العالمية من مجموعة السبع G٧ إلى مجموعة جديدة من القوى الصاعدة العالمية (دول البريكس)، ودفعت هذه الأزمة البعض إلى القول بأن النظام الرأسمالي العالمي يواجه أخطر تحدياته منذ نهاية الحرب الباردة(٤).

لا يُشكّل البريكس منظمة رسمية، لكنه يعقد قمة سنوية بالتناوب بين الدول الأعضاء، وهو يُمثّل تكتل عابر للأقاليم. وقد ركز التجمع في بداية عمله، بشكل أساسي على القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك. تدريجيًا، توسع جدول أعمال اجتماعات البريكس بشكل كبير، ليشمل عدداً من القضايا العالمية المهمة، التي تتعلق بالصحة والعلوم والتكنولوجيا والأمن والزراعة والتغير المناخي والإرهاب وغيرها(٥).

بعد مرور ١٥ عاماً على إنشاء البريكس، أصبح بمثابة ثقل موازن لمجموعة الدول السبع؛ إذ تُمثل الاقتصادات الخمسة المكونة للتجمع، ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولديها حصة تزيد عن ١٦٪ في التجارة العالمية، وذلك وفقًا لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٩، وهذا بدوره يُضفي الشرعية على القرارات التي تتخذها الدول الخمس، ويُمثل مصدر مصداقية بالنسبة لها(٦).

إلى جانب ذلك، تُشكل دول التجمع نحو ٤١٪ من سكان العالم، أي ٣,١٤ مليار نسمة، وهو ما يعني قوة شرائية ضخمة وأسواق واسعة للصادرات والواردات من مختلف السلع والخدمات، كما إنها تُشكّل (٤٦%) من حجم سوق العمل العالمي، وذلك على مساحة إجمالية تبلغ ٢٩,٣٪ من إجمالي مساحة اليابسة في العالم. إلى جانب ذلك، شكّلت دول التجمع قاطرة للاقتصاد العالمي؛ حيث ساهمت بحوالي ٤٠% من معدل النمو الاقتصادي العالمي(٧).

٢- ركائز العمل الأساسية: حدد البريكس ثلاث ركائز للعمل، وفي إطار هذه الركائز

أدرج مجموعة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وذلك كما يتضح فيما يلي[٨]:

- الركائز السياسية والأمنية: تعزيز التعاون والحوار حول قضايا الأمن العالمي والإقليمي، وكذلك إصلاح النظام متعدد الأطراف لضمان أن يكون أكثر شمولاً وديمقراطية وتمثيلاً. يظل التعاون في مكافحة الإرهاب وتمويله عنصراً هامًا في إطار هذه الركيزة.
- الركائز الاقتصادية والمالية: يستهدف التجمع تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، على نحو يُسهم في تحقيق الازدهار لدول البريكس، وذلك من خلال التعاون المكثف في قطاعات مثل التجارة والزراعة والبنية التحتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والتمويل والمصارف وما إلى ذلك. مع الاهتمام بشكل خاص بالأساليب المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التبادلات الثقافية والشعبية: يسعى البريكس إلى تكثيف الاتصالات المتنظمة بين شعوب ومواطني التجمع في المجالات الثقافية والأكاديمية والشبابية والرياضية والتجارية، وهناك اهتماماً خاصاً بتعزيز الصلات بين البرلمانيين والعلماء الشباب.

٣- آليات العمل: وضع البريكس عدداً من آليات التنسيق سواء فيما بين البلدان الأعضاء أو بين التجمع والدول والتجمعات الأخرى، وذلك على النحو التالي[٩]:

أ- آليات العمل الداخلية: يتم تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء عبر مسارات ثلاثة، هي:

- المسار الأول: التعاون الرسمي، سواء على مستوى الحكومات الوطنية، من خلال القمم السنوية والاجتماعات الوزارية، أو البرلمانات الوطنية من خلال المنتدى البرلماني لدول البريكس (BRICS PF).
- المسار الثاني: المشاركة من خلال المؤسسات الاقتصادية، مثل الشركات

المملوكة للدولة ومجالس الأعمال وشركات القطاع الخاص، وينظم التعاون ضمن هذا المسار مجلس ومنتدى أعمال بريكس.

- المسار الثالث: المجتمع المدني والمشاركة الشعبية، ويجرى تنظيم الجهود الخاصة بتعزيز الاتصال والحوار بين مواطني دول البريكس، من خلال منتدى الدبلوماسيين الشباب، منتدى النقابات، مجموعة البريكس المدنية، بالإضافة إلى منتدى وسائل الإعلام ومنتدى البريكس الأكاديمي.

ب- آليات التعاون مع الدول والتجمعات الأخرى: في ظل الثقل الاقتصادي المتزايد للبريكس على مستوى العالم، وما ارتبط بذلك من إدراك دول التجمع لأهمية دورها في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وتوسيع عملية صنع القرار داخل هذا النظام، سعى إلى تمثيل أكبر عدد ممكن من الاقتصادات الناشئة والمهمة والتعبير عن مصالحها من ناحية، وتعزيز سبل التعاون والتنسيق مع الدول والتجمعات المختلفة من ناحية أخرى(١٠)، وذلك عبر مجموعة من آليات الحوار، التي من أبرزها:

- آلية حوار بريكس للتواصل BRICS Outreach Dialogue: هي آلية طرحتها جنوب أفريقيا لأول مرة خلال رئاستها لقمة التجمع عام ٢٠١٣، وتستهدف تحقيق شكل من أشكال التنسيق والتعاون الإقليمي، وذلك عبر إشراك الدول المجاورة للبلد المضيف في فعاليات وأنشطة التجمع(١١).
- آلية بريكس بلس – BRICS Plus: في عام ٢٠١٧، طرحت الصين آلية بريكس – بلس من أجل تعزيز الحوار والتعاون والشراكة مع القوى الناشئة والدول النامية لمواجهة التحديات المشتركة ووضع جدول أعمال لإحداث تغييرات في الاقتصاد العالمي. تقوم هذه الآلية على ضم بلدان جديدة إلى عضوية التجمع. ومن بين البلدان الراغبة في الانضمام للبريكس كل من المكسيك، الأرجنتين، إندونيسيا، إلى جانب تركيا، مصر، وإيران وغيرها(١٢).

- آليات أخرى للحوار: يُجري قادة البريكس حواراً مع بعض التجمعات الأخرى، منها مجموعة العشرين التي تشارك فيها جميع دول البريكس كأعضاء مؤسسين في القمم المختلفة للمجموعة. وهذا لا يساعد فقط في زيادة قدرة دول البريكس على التأثير من خلال تشكيل التحالفات، بل يُوفر أيضًا منصة لهم للتعبير عن مواقفهم بشأن بعض القضايا العالمية [١٣].

ثانياً: أبرز النجاحات والإنجازات المتحققة

على مدار السنوات الماضية، حقق البريكس مجموعة محددة من النجاحات، من أبرزها:

١- إيجاد مؤسسات مالية جديدة: عمل البريكس على إنشاء مؤسسات التمويل الخاصة به، والتي تتجنب المشروطية السياسية والاقتصادية المرتبطة بتلقي القروض من مؤسسات التمويل الدولية الغربية. تأتي المؤسسات التي أنشأها التجمع بالأساس لتلبية الاحتياجات المحددة للمقترضين والاستجابة لأولويات التنمية في البلدان الأعضاء، خاصة المتعلقة بمكافحة الفقر وتطوير البنية التحتية وقطاع الطاقة المتجددة [١٤].

تتمثل هذه المؤسسات في بنك التنمية الجديد (NDB)، الذي دخل اتفاقه حيز النفاذ في يوليو ٢٠١٥، وهو يعمل كآلية استشارية لدول البريكس مع تمتع جميع الأعضاء فيه بحقوق متساوية، ويبلغ رأس مال البنك ١٠٠ مليار دولار، ويقع مقره الرئيس في شنغهاي، الصين، مع وجود ثلاثة مقرات إقليمية، في جنوب أفريقيا، البرازيل، وروسيا [١٥].

يُعد بنك التنمية الجديد، بنك متعدد الأطراف، تمّ إنشاؤه بهدف تمويل البنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية. ويكمل بنك التنمية جهود المؤسسات المالية متعددة الأطراف والإقليمية، لتحقيق النمو والتنمية العالميين[١٦].

تتفق أنشطة بنك التنمية الجديد كمؤسسة دولية لتعزيز التنمية المستدامة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. لذلك، في عام ٢٠١٨، حصل البنك على صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما وضع أساسًا متينًا للتعاون النشط والمثمر مع الأمم المتحدة[١٧].

منذ إنشائه، خصص بنك التنمية الجديد ما يزيد عن ٢٠ مليار دولار، لتنفيذ ما يصل إلى ٦٢ مشروعًا رئيسيًا داخل دول البريكس، حتى عام ٢٠٢٠. في ذات الوقت، قام التجمع بإنشاء صندوق احتياطي الطوارئ (CRA)، برأس مال قيمته ١٠٠ مليار دولار، لتوفير الحماية ضد ضغوط السيولة العالمية، وأزمات ميزان المدفوعات، وللمساهمة أيضًا في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية ودعم دور الترتيبات الدولية القائمة[١٨].

كان إضفاء الطابع المؤسسي على بنك التنمية الجديد وصندوق احتياطي الطوارئ هو الإنجاز الأبرز الذي حققته مجموعة بريكس، حيث يُمثّل تحولًا من الخطاب إلى النتائج الواقعية ويقدم بدائل موثوقة للنظام المالي العالمي القائم[١٩]. إلى جانب ذلك، تمّ إنشاء منظومة تبادل معلومات الاقتصاد الكلي التابع لصندوق احتياطي الطوارئ[٢٠]. ويخطط التجمع لإنشاء وكالة تصنيف ائتماني، وتمّ بالفعل تشكيل فريق خبراء لها[٢١].

٢- إصلاح المؤسسات المالية العالمية: دعت دول البريكس إلى إصلاح مؤسسات التمويل العالمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وإضفاء نوع من اللامركزية على عملية صنع القرار داخل النظام الاقتصادي العالمي. طالبت أيضًا بإدخال تغييرات في الحصص التصويتية للدول الأعضاء داخل تلك المؤسسات، بما يعكس قوتها الاقتصادية المتنامية[٢٢]. بالفعل، ارتفعت الحصة التصويتية لدول البريكس في البنك الدولي عام ٢٠١٧، إلى ١٣,٢٤٪، كما زادت حصتها داخل صندوق النقد الدولي إلى ١٤,٩١٪[٢٣].

لا تزال دول التجمع تولي أهمية خاصة لهذه القضية، وهو ما بدى واضحاً من خلال البيان الصادر في يونيو ٢٠٢١، والذي طالب خلاله وزراء خارجية بريكس بضرورة معالجة صندوق النقد الدولي مشكلة ضعف تمثيل البلدان النامية الصاعدة والبلدان النامية عموماً، وذلك لتعزيز مشاركتها الهادفة في حوكمة صندوق النقد الدولي ولإيجاد صيغة حصص جديدة تعكس بشكل أفضل الوزن الاقتصادي النسبي للأعضاء. أعرب الوزراء كذلك عن خيبة أملهم العميقة إزاء الفشل في معالجة إصلاحات الحصص والحوكمة بصندوق النقد الدولي بموجب المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص (GRQ)، ودعوا إلى استكمال النسخة السادسة عشرة من المراجعة في الوقت المناسب وبنجاح بحلول ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣[٢٤].

٣- زيادة الاعتماد على العملات الوطنية: اتفقت دول البريكس خلال قمته السنوية التي عُقدت في عام ٢٠١٧ بشيامن جنوب شرق الصين، على تعزيز التعاون في المجال النقدي، عبر عمليات مقايضة العمليات، وتنفيذ الحسابات والاستثمارات المباشرة بالعملات الوطنية. اتفقت أيضاً على إنشاء صندوق للسندات بالعملات الوطنية لدول بريكس [٢٥].

في هذا السياق، تعمل دول البريكس على إنشاء "نظام دفع واحد" BRICS Pay ، كجزء من جهودها الرامية إلى إقامة نظام مشترك لمدفوعات التجزئة والمعاملات بين الدول الأعضاء، يجعل مواطني دول التجمع قادرين على استخدام عملاتهم الوطنية كأساس مباشر لتبادل المدفوعات الخارجية. يُنظر إلى ذلك على أنه خطوة رئيسية على طريق تقليل الاعتماد على الدولار في المعاملات التجارية البينية لدول التجمع، وهذا بدوره سيدعم تنويع النظام المالي العالمي، وسيساعد البلدان الأعضاء على ضمان استقلال سياساتها الاقتصادية[٢٦]. ناقشت دول البريكس كذلك إصدار عملة مشفرة جديدة لنظام الدفع الموحد[٢٧].

٤- تكثيف التعاون الاقتصادي: عمل تجمع البريكس على مدار السنوات الماضية على

إجراء حواراً جوهرياً لتعزيز التعاون في مجالات تتراوح من البنية التحتية والطاقة إلى الخدمات المالية والطيران الإقليمي والاقتصاد الرقمي وغيرها. ويجري تشجيع التعاون الذي يقوده مجلس أعمال بريكس ومنتدى الأعمال بالتعاون مع بنك التنمية الجديد.

تأسس مجلس الأعمال في عام ٢٠١٣، خلال قمة ديربان، في جنوب إفريقيا، ويهدف إلى تقريب مجتمعات الأعمال في البلدان الخمسة، مع تبادل المعرفة والبحث عن فرص عمل جديدة. يضم المجلس حالياً تسعة مجموعات عمل، مع المجالات الرئيسية التالية: البنية التحتية، التصنيع، الطاقة، الأعمال التجارية الزراعية، الخدمات المالية، الطيران الإقليمي، وتنمية القدرات. في عام ٢٠١٨، تمّ إنشاء مجموعة العمل المعنية بالاقتصاد الرقمي، داخل هيكل المجلس[٢٨].

لتعزيز التبادل التجاري بين دول التجمع، وقعت وكالات ترويج التجارة الوطنية مذكرة تفاهم للتعاون فيما بينها. وتمّ إنشاء تحالف سيدات الأعمال في مجموعة بريكس، كإجراء لتمكين المرأة في مجال إدارة الأعمال[٢٩]. إلى جانب ذلك، أنشأ التجمع صندوق تمويل الابتكار لتسهيل مشاريع الابتكار المشتركة والمقترحات الجديدة الخاصة[٣٠]. واقترحت روسيا إنشاء منصة بريكس لأبحاث الطاقة، والتي من المُرجح أن تشجع التعاون التكنولوجي بين الدول الأعضاء للحد من الاعتماد على الواردات الغربية من معدات الطاقة[٣١].

٥- التعاون في مواجهة كوفيد -١٩: خصص بنك التنمية الجديد لدول البريكس ١٥ مليار دولار في شكل قروض للمساعدة الطارئة للدول الأعضاء استجابة لجائحة كورونا، ولدعم مشاريع التعافي الاقتصادي[٣٢].

يعتبر قرار جعل بنك التنمية الجديد إنشاء أداة إقراض مخصصة لتمويل مشاريع التعافي الاقتصادي في دول البريكس، خطوة مرحب بها على الرغم من أنها ليست كافية نظراً لحجم الضائقة الاقتصادية. لهذا السبب على وجه التحديد - قدرتها

المحدودة – دعت دول البريكس إلى اتباع نهج متعدد الأطراف لإشراك الاقتصادات الكبرى الأخرى في التعامل مع الأزمة[٣٣].

في ذات السياق، اتفقت دول البريكس على الإسراع بإنشاء مركز أبحاث وتطوير اللقاحات، وهو المقترح الذي سبق أن قدمته جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٨، وفي نفس الوقت تعمل الصين وروسيا على تكثيف التعاون مع شركائها في التجمع في مجال تطوير اللقاحات وإنتاجها[٣٤].

تسعى الدول الأعضاء إلى الاستفادة من نظام الإنذار المبكر لتفشي الأمراض المعدية، الذي تمّ إنشاؤه، للمساعدة في مواجهة الجائحة، وقامت بإصدار مراجعة تدابير دول البريكس في مجال الرعاية الصحية لمواجهة انتشار كوفيد-١٩[٣٥].

إلى جانب ذلك، أعلنت الكتلة دعمها للدور الحاسم لمنظمة الصحة العالمية خلال الأزمة، وشددت على ضرورة تعزيز مرفق الطوارئ في بنك التنمية الجديد للتعامل مع الوباء. عكست هذه الإجراءات كافة رغبة دول البريكس في المساهمة في حل هذه الأزمة الصحية العالمية[٣٦].

ثالثاً: الإخفاقات النسبية

تمكنت دول البريكس من إدارة مستوى من التعاون تجاوز التوقعات في بعض الأحيان، كما إن الإمكانات الاقتصادية والتنموية والديموغرافية لدول التجمع، تضعها بشكل متزايد في مكانة رائدة في جهود وضع أجندة الأعمال العالمية. مع ذلك، أخفق البريكس، نسبياً، في تحقيق بعض الأهداف التي حددها عند تأسيسه، ومن بين هذه الإخفاقات النسبية كل مما يلي:

١- عدم القدرة على صياغة أجندة أمنية مشتركة: تُعد اجتماعات مستشاري الأمن القومي (NSA) ومجموعات العمل حول القضايا الأمنية بمثابة الساحات الرئيسية لحوار دول البريكس حول الأمن. في هذه الاجتماعات، يتبادل الشركاء الرؤى ووجهات النظر بشأن التهديدات الأمنية الدولية والجرائم العابرة للحدود، مثل:

الاتجار بالمخدرات والهجمات الإلكترونية وغسيل الأموال والفساد والإرهاب[٣٧].

في حين قطعت دول البريكس خطوات كبيرة في مجال التعاون الاقتصادي والتنموي، لكنها لم تنجح، حتى الآن، في صياغة وتنفيذ أجندة خاصة بها لمعالجة الأمن الدولي، وذلك بالرغم من الدلائل الواضحة على تزايد اهتمام البريكس بالقضايا الأمنية. يمكن تفسير ذلك بالتنافس بين دول التجمع وتباين المصالح الجيوسياسية وكذلك مهددات وأولويات أمن الدول الأعضاء، وما يرتبط بذلك من غياب الاتفاق حول تعريف الإرهاب. علاوة على التفاوت في القدرات العسكرية، خاصة النووية. هذه الاختلافات والتباينات تجعل من الصعب على دول البريكس تشكيل أجندة أمنية مشتركة[٣٨].

٢- تدني حجم التجارة البينية: تبنت دول البريكس استراتيجية الشراكة الاقتصادية لعام ٢٠٢٥، كمبدأ توجيهي رئيسي لتعزيز التعاون بين دول التجمع في مجالات التجارة والاستثمار والقطاع المالي والاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، سعياً إلى تسهيل الانتعاش الاقتصادي السريع ورفع مستويات المعيشة لمواطني الدول الأعضاء.

مع ذلك، مثلت التجارة البينية بين دول البريكس ١٥٪ فقط من التجارة العالمية عام ٢٠١٩، مقارنة بـ (١٠,٦١%)، في عام ٢٠١٧. يمكن أن تُعزى أسباب انخفاض التجارة بين الدول الخمس إلى التباعد الجغرافي الكبير الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف التجارة. كما إن انتشار تدابير مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والضمانات وغيرها من قيود تجارية قد قيدت من عملية تدفق التجارة بين دول البريكس[٣٩].

٣- استمرار الصراعات بين الأعضاء: فشل التجمع في تسوية الخلافات بين بعض الدول الأعضاء، وتحديداً بين الصين والهند، التي شهدت العلاقات بينهما تدهوراً مطرداً خلال السنوات القليلة الماضية، وصلت إلى حد المواجهات بين القوات

المسلحة للبلدين، بسبب الخلافات الحدودية والتنافس على المصالح في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. لذا فإن استمرار تدهور العلاقات بين أكبر اقتصادين داخل البريكس يمكن أن يُقوض بشكل كبير تماسك الكتلة ونفوذها في المستقبل(٤٠).

إضافة إلى أن الخلافات في الرؤى والتوجهات بين الدول الأعضاء في التجمع تُضعف بدرجة كبيرة من مصداقيته كتجمع متماسك، وقدرته على التحرك بشكل جماعي على الساحة الدولية. من ذلك التوتر الذي شهدته العلاقات البرازيلية الصينية منذ تولى الرئيس البرازيلي "جايير بولسونارو" منصبه في يناير ٢٠١٩، في ظل تبنى الرئيس وفريقه للسياسة الخارجية أجندة مؤيدة بشدة للولايات المتحدة (خاصة المؤيدة للرئيس دونالد ترامب) دولياً، بما في ذلك الانخراط في انتقادات متكررة للصين. على الصعيد الداخلي، كانت الشراكة مع الصين في بعض القطاعات مثيرة للجدل الشديد. على وجه التحديد، تمّ انتقاد الشراكة من قبل قطاع التصنيع البرازيلي، الذي يواجه منافسة قوية من المنتجات الصينية ويفتقر إلى الوصول المتبادل إلى السوق الصينية، وكذلك من قبل الناخبين القوميين الشعبويين الذين يدعمون بولسونارو. على النقيض من ذلك، تفضل مصالح قطاع التصدير الزراعي إقامة علاقة قوية مع بكين لأن الصين سوق رئيسي لمنتجاتها، وتعتبر بكين الشريك التجاري الأول للبرازيل(٤١).

٤- إحراز نجاح محدود في إصلاح المؤسسات الدولية: اسفرت جهود التجمع عن إحراز تقدم ضئيل في إصلاح المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي(٤٢)؛ حيث فشل قادة البريكس في دعم جهود جنوب أفريقيا للحصول على مقعد ثالث لإفريقيا داخل مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، كما أنهم لم يقترحوا أي إجراءات محددة لتحسين المشاركة الأفريقية في المجلس. لم تدعم كل من الصين وروسيا (العضوان الدائمان بمجلس الأمن الدولي) صراحة، جهود

البرازيل والهند وجنوب أفريقيا لشغل مقاعد دائمة داخل المجلس[٤٣].

الأمر الذي يكشف عن انقسام مواقف دول البريكس بشأن إصلاح مجلس الأمن الدولي؛ فبينما تدعم البرازيل والهند وجنوب أفريقيا جهود الإصلاح، تُعارض الصين وروسيا ذلك؛ إذ تنظر بكين لنيودلهي كمنافس إقليمي أكثر من كونها شريك[٤٤].

رابعاً: التحديات والصعوبات

خلال السنوات الأخيرة، رسخ تجمع البريكس نفسه كقوة اقتصادية لها وزن وصوت مسموع في قلب النقاشات الجارية حول مستقبل الحوكمة العالمية، ومع ذلك فإن قدرة التجمع على الاستمرار كتكتل متماسك، لا تزال تواجه العديد من التحديات، من بينها:

١- الاختلال الهيكلي في توازن القوى: يتمتع الاقتصاد الصيني بأكبر حصة بين الدول الأعضاء، ويُمثّل ٣٨% من إجمالي صادرات البريكس، وفي الوقت الحالي، تشهد جميع بلدان التجمع باستثناء الصين تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي.

المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس (%)

السنة	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب إفريقيا
٢٠٢٠	٤,٠٥ -	٢,٩٥ -	٧,٩٦-	٢,٣	٦,٩٦-
٢٠١٩	١,٤١	٢,٠٣	٤,٠٤	٥,٩٥	٠,١٥
٢٠١٨	١,٧٨	٢,٨٠	٦,٥٣	٦,٧٥	٠,٧٨
٢٠١٧	١,٣٢	١,٨٢	٦,٧٩	٦,٩٤	١,٤١
٢٠١٦	٣,٢٧-	٠,١٩٤	٨,٢٥	٦,٨٤	٠,٣٩

المصدر: قامت الباحثة بإعداد الجدول اعتماداً على بيانات موقع البنك الدولي حول الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم.

أدى التفوق الاقتصادي للصين، مقارنة ببقية الدول الأعضاء، إلى تعزيز مكانتها ودورها داخل التكتل؛ إذ تُعتبر المحرك الرئيس للمبادرات المطروحة داخل البريكس؛ حيث طرحت العديد من المبادرات التي تعكس رغبتها في الاستفادة من قوتها الاقتصادية في تعزيز نفوذها على الساحة الدولية.

كان للخلل في ميزان القوى لصالح بكين تداعيات سلبية؛ إذ ساهم في تأجيج الاتجاهات القومية الاقتصادية داخل بعض الدول الأعضاء، تحديداً الهند، التي تخشى من استخدام بكين للتجمع كأداة لتعزيز قيادتها العالمية وتحقيق مصالحها القومية. في عام ٢٠١٩، أثارت وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيفات الائتمانية تساؤلات حـــول أهمية التجمع، وأشارت إلى "إن اتجاهات النمو الاقتصادي المتباينة طويلة المدى للدول الخمس تُضعف من وجود البريكس كتجمع اقتصادي متماسك"[٤٥].

يُضاف إلى الخلل في القوة الاقتصادية، تفاوتًا واضحًا في القوة السياسية والعسكرية، فمن بين دول التجمع، لا تشغل سوى الصين وروسيا مقعدين دائمين داخل مجلس الأمن الدولي. في حين أن الصين، روسيا، والهند يمتلكون سلاحًا نوويًا، فإن كل من البرازيل وجنوب أفريقيا قد تخلتا طواعية عن سلاحهما النووي منذ سنوات طويلة.

٢- ضعف التماسك الداخلي: هناك نقص في تنسيق السياسات فيما بين الدول الأعضاء بسبب الاختلافات فيما بينها فيما يتعلق بخريطة العلاقات الخارجية وطبيعة النظم السياسية[٤٦]. على سبيل المثال، تأتي علاقة الهند الوثيقة بالولايات المتحدة، في تناقض حاد مع المواقف الأكثر سلبية تجاه واشنطن في بكين وموسكو. بالمثل، تسبب التعاون بين كل من روسيا والصين مع باكستان، خاصة فيما يتعلق بالتدريبات العسكرية المشتركة، في توتر العلاقات مع الهند[٤٧]. علاوة على تباين النظم السياسية داخل دول التجمع؛ إذ يوجد في البرازيل والهند وجنوب أفريقيا نظم ديمقراطية، بينما لدى روسيا والصين نظامان تسلطيان[٤٨].

تفسر هذه الاختلافات السياسية سبب افتقار دول البريكس إلى التماسك لتشكيل موقف جماعي بشأن القضايا الأمنية الإقليمية والعالمية الرئيسية؛ إذ لم تتمكن من التوصل إلى إجماع بشأن الأوضاع في أوكرانيا وسوريا وكوريا الشمالية وفنزويلا والنزاعات البحرية في بحر الصين الجنوبي[٤٩].

يُضاف إلى ذلك، إنه إذا اشتد التنافس بين الولايات المتحدة والصين كما هو مرجح في المستقبل، فإن الديناميكيات المعقدة بالفعل بين الهند والصين، والروابط الروسية الصينية المتنامية، والتوترات الروسية الأمريكية، تزيد من احتمالات تفاقم الانقسامات الداخلية بين دول البريكس[٥٠].

علاوة على أن التشابه الكبير بين الهياكل الاقتصادية واتجاهات التنمية فيما بين دول البريكس[٥١]، أدى إلى التنافس فيما بينها على الوصول إلى الأسواق الثالثة، في العديد من المجالات، بدءًا من الملابس (الصين والهند والبرازيل)، مروراً بمحاولة كسب النفوذ الاقتصادي داخل القارة الأفريقية (الصين وجنوب أفريقيا والهند)، وصولًا إلى أسواق الطائرات والمعدات العسكرية الدولية (الصين وروسيا والبرازيل)[٥٢].

٣- تداعيات أزمة كورونا: على الرغم من الجهود التي يبذلها البريكس لمواجهة جائحة كوفيد -١٩، لا يزال من الممكن اعتبار التجمع غير فعّال في التصدي لها. فجميع الدول الأعضاء (باستثناء الصين، إلى حد ما) تُعاني بشدة من الأزمة. وتُعيق عدم قدرة هذه الدول على منع انتشار الفيروس بين مواطنيها، التعاون والجهود المشتركة الهادفة إلى التصدي للأزمة على نطاق عالمي[٥٣].

في ظل ضخامة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، سيتعين على دول التجمع فرادى التركيز في الوقت الراهن على توجيه اقتصاداتها الوطنية للخروج من الأزمة، والانكفاء على الداخل لمواجهة التداعيات السلبية الخطيرة للجائحة، مما يجعل من المستبعد أن تُشكل كتلة قوية وحاسمة على المسرح العالمي على المدى القصير[٥٤].

بالرغم من إنه كانت هناك آمالًا قوية بأن تعمل دول البريكس معًا، بشكل وثيق، على تطوير لقاح مضاد لكوفيد – ١٩ وتوزيعه. لكن حتى بعض اللقاحات التي طورتها دول البريكس نفسها لقيت استقبالًا متباينًا داخل الكتلة. على سبيل المثال، الشكوك التي ثارت بشأن فاعلية اللقاح الروسي "سونتيك في"، في اثنتين من دول التجمع، هما: البرازيل وجنوب أفريقيا. بصفة عامة، يمكن القول أن تعاون دول البريكس الفاتر بشأن لقاحات كوفيد– ١٩، أفقدها فرصة مهمة لإثبات قدرتها على القيام باستجابة جماعية قوية لأزمة صحية عالمية، وكشفت الأزمة أن دول التجمع تفتقر إلى التضامن إلى حد كبير (٥٥).

خاتمة:

يُصادف شهر نوفمبر من عام ٢٠٢١، الذكرى السنوية العشرين لاختصار BRIC، الذي استخدمه لأول مرة "جيم أونيل"، كبير الاقتصاديين السابق في بنك جولدمان ساكس في ورقة بحثية بعنوان "بناء اقتصاد عالمي أفضل لدول البريكس".

لتقييم الوضع الاقتصادي لدول التجمع، يتضح إنه منذ عام ٢٠٠١، كان المسار الاقتصادي للكتلة مختلطًا إلى حد كبير. في حين سجل العقد الأول نجاحًا هائلاً لجميع البلدان الأعضاء، شهد العقد الثاني تنامي المصاعب والتحديات الاقتصادية التي تواجه بعضها، على سبيل المثال، تراجعت نسبة مساهمة البرازيل وروسيا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى حيث كانتا قبل ٢٠ عامًا. يُضاف إلى ذلك، وجود تباين في النجاح الاقتصادي المتحقق داخل دول التجمع؛ إذ إن نمو الاقتصاد الصيني وحده يسير على الطريق الصحيح.

مع ذلك، تمكن البريكس، على مدار السنوات الماضية، من بدء عملية إضفاء الطابع المؤسسي على عمله، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين دول التجمع في مجالات مثل الصحة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة والتمويل والتجارة والزراعة، وما إلى ذلك (على المستوى الوزاري، القطاعي، والرئاسي). يعني هذا أنه على الرغم من المواقف

المختلفة في السياسة الخارجية في العديد من المجالات، ظلت دول البريكس ساحة مهمة لمناقشة "آفاق تطور التجمع".

لضمان تطور التجمع في المستقبل، فإنه في حاجة ماسة لاتخاذ العديد من الخطوات بشكل جماعي للمساعدة في انعاش المكاسب الاقتصادية التي تحققت خلال العقد الأول. من خلال القيام بذلك، يمكن للبريكس خلق انطباع دولي قوي عن جدواه وأهميته جنباً إلى جنب مع مجموعة العشرين، مما يعزز الأصوات المنادية بضرورة إجراء المزيد من الإصلاحات الجوهرية للحوكمة العالمية.

لكي يظل التكتل فعّالًا خلال العقد المقبل، تحتاج دول البريكس إلى إعادة تأكيد التزامها بأهداف التجمع الأساسية، خاصة ما يتعلق بإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، مع ضرورة معالجة مشكلة عدم التناسق والتكافؤ في القوة بين دول التجمع.

تحتاج دول البريكس كذلك إلى تعزيز التجارة فيما بينها. يمكن أن تكسب كل من الصين والهند بشكل كبير من علاقات تجارية أكثر انفتاحاً وطموحاً، والتي ستعود بالفائدة على بقية المنطقة، وأعضاء البريكس الآخرين، والعالم. في الواقع ، فإن المزيد من التجارة بين الهند والصين وحدها من شأنه أن يعزز التجارة العالمية بشكل واضح.

إن قدرة البريكس على إدارة التناقضات الداخلية بين أعضائه مع توسيع جدول أعماله في نفس الوقت ليصبح صوتًا أكثر تأثيرًا على المستوى الدولي، سيحدد احتمالات نجاحه خلال السنوات القادمة. سيكون من الصعب أيضًا الحفاظ على المكاسب التي أحرزها التجمع في المستقبل، إذا لم تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يُشكل الأساس القوي لنفوذ التجمع على الساحة الدولية.

ربما يكون رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" محقًا حين أكد خلال القمة السنوية الأخيرة للبريكس، التي عُقدت عام ٢٠٢٠ على ضرورة أن تتخذ الكتلة إجراءات ملموسة بدرجة أكبر، حيث قال ""نحن بحاجة إلى ضمان أن تكون دول البريكس أكثر إنتاجية في السنوات الـ ١٥ المقبلة".

المراجع

1. Civil Service India, "List BRICKS achievements and failures and India's role in BRICS", https://bit.ly/3mQ8wUp
2. BRICS India 2021, "Evolution of BRICS", https://bit.ly/3mQ8U5j
3. Ibid.
4. Kaysie Brown, "Rising Brazil, Implications for World Order and International Institutions" Rio de Janiero, Brazil, workshop, council on foreign relations, December, 9-10, 2009.
5. BRICS: Achievements, Failures and Future – an Analysis, IAS SCORE, November 26th, 2019, https://bit.ly/3Bv65dW
6. BRICS India 2021, "Evolution of BRICS", OP.Cit.
7. BRICS: Achievements, Failures and Future – an Analysis, Op.Cit.
8. BRICS India 2021, "About BRICS", https://bit.ly/3zBVeyn
9. BRICS: Achievements, Failures and Future – an Analysis, Op.Cit.
10. محمد فايز فرحات، "البريكس.... نظام اقتصادي عالمي جديد؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،٣١ أكتوبر ٢٠١٧، https://bit.ly/3zFBycR
11. BRICS: Achievements, Failures and Future – an Analysis, Op.Cit.
12. Xi calls for expanding "BRICS Plus" cooperation to address common challenges", XINHUANET, 28 July 2018, https://bit.ly/38xYbE2
13. Huifang Tian, "The role of BRICS in global governance", East Asia Forum, September 3, 2016, https://bit.ly/3zDCTAN
14. Marina Larionova, "Role of BRICS in the Global Economy", BRICS Information Portal, June 4, 2020, https://bit.ly/3t6lkHn
15. Itamaraty, "Brics Brazil 2019: BRICS Main areas of cooperation", 2019, https://bit.ly/3zzJaxw
16. New Development Bank, "About us", https://bit.ly/38z5MlZ
17. Ibid.
18. Kester Kenn Klomegah, "BRICS 2020: Achievements and Future Challenges", Pressenza, November 20, 2020, https://bit.ly/2WNqwEf
19. Savita Kulkarni, "The huge potential role of BRICS in achieving the 2030 Agenda", February 27, 2018, https://bit.ly/3mRUMbP

٢٠." مجموعة بريكس تتفق على توسيع استخدام العملات الوطنية"، أرت بالعربي، ٤سبتمبر ٢٠١٧، https://bit.ly/٢WRulYW

21.Savita Kulkarni, "The huge potential role of BRICS in achieving the 2030 Agenda", Op.Cit.

٢٢."مجموعة بريكس تتفق على توسيع استخدام العملات الوطنية"، مرجع سبق ذكره.

23.Brics in numbers: What it is and what it could be", Times of India, November 17, 2020, https://bit.ly/2WMrO25

24.Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "BRICS Joint Statement on Strengthening and Reforming the Multilateral System", June 2021, https://bit.ly/2ZX4HmU

٢٥."مجموعة بريكس تتفق على توسيع استخدام العملات الوطنية"، مرجع سبق ذكره.

26.BRICS Nations Creating BRICS Pay as Cloud Platform Accessible Via Smartphone to Avoid US Dollar Trade", Silk Road Briefing, May 15, 2019, https://bit.ly/38wR1jp

27.BRICS: Achievements, Failures and Future – an Analysis", Op.Cit.

28.Itamaraty, "Brics Brazil 2019: BRICS main cooperation areas", Op.Cit.

29.BRICS: Achievements, Failures and Future – an Analysis", Op.Cit.

30.Civil Service India, "List BRICKS achievements and failures and India's role in BRICS", Op.Cit.

31.BRICS: Achievements, Failures and Future – an Analysis", Op.Cit.

32.BRICS to allocate $15 Billion for Rebuilding Economies Hit by COVID-19", Press Trust of India, April 29, 2020, https://bit.ly/2WFYb2Q

33.Nivedita Kapoor, "BRICS and its future: The challenges of multilateralism", Observer Research Foundation, May 13, 2020, https://bit.ly/3mWuncE

34.Chen Xiaodong, "Join Hands to Overcome Adversity for A Shared Future", Ministry of Foreign Affairs, November 18, 2020, https://bit.ly/3jCLZZl

35.Kester Kenn Klomegah, "BRICS 2020: Achievements and Future Challenges", Op.Cit.

36.Phuong Pham, "How the COVID-19 Pandemic Undermines the Role

of BRICS", Geopolitical Monitor, August 24, 2020, https://bit.ly/2VeyyW4

٣٧." النص الكامل لإعلان موسكو لقمة بريكس"، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠، https://bit.ly/٣mPlx٠٣

38.Brics Brazil 2019, "BRICS main cooperation areas", Op.Cit.

39.Adriana Erthal Abdenur, "Can the BRICS Cooperate in International Security?", International Organisations Research Journal, Vol. 12. No 3, 2017, https://bit.ly/3zGoRhR.

40.BRICS: Achievements, Failures and Future – an Analysis", Op.Cit.

41.Phuong Pham, "How the COVID-19 Pandemic Undermines the Role of BRICS", Op.Cit.

42.Harold Trinkunas, "Testing the limits of China and Brazil's partnership", July 20, 2020, Brookings, https://brook.gs/3wpQBXp

43.BRICS: Achievements, Failures and Future – an Analysis", Op.Cit.

44.Danny Bradlow, "The BRICS summit: important small steps, but little to show on big issues", The Conversation, August 1, 2018, https://bit.ly/3yDeTwy

45.Selcuk Colakoglu, "BRICS: a new decision-maker in global governance?", Diplomacy Foundation, October 18, 2017, https://bit.ly/3t6Czbm

46.Brics in numbers: What it is and what it could be", Op.Cit.

47.Phuong Pham, "How the COVID-19 Pandemic Undermines the Role of BRICS", Op.Cit.

48.Barclay Ballard, "Failure to welcome new members could render the BRICS association irrelevant – here's why", World Finance, May 4, 2020, https://bit.ly/3jBwO2g

49.Tulika Tandon, "BRICS Summit 2021: Challenges, disputes and COVID triggered opportunities", Jagran Prakashan Ltd, June 10, 2021, https://bit.ly/38yVCBJ

50.Selcuk Colakoglu, "BRICS: a new decision-maker in global governance?", Op.Cit.

51.Nivedita Kapoor, "BRICS and its future: The challenges of multilateralism", Op.Cit.

52.He Wenping, "BRICS face internal challenges as global role grows",

Global Times, September 27, 2017, https://bit.ly/2VcZjKu
53. Andrey Movchan, "5 factors limiting the impact of the BRICS nations", World Economic Forum, July 8, 2015, https://bit.ly/3kK1vSw
54. Phuong Pham, "How the COVID-19 Pandemic Undermines the Role of BRICS", Op.Cit.
55. Luanda Mpungose, "the BRICS' Lagging Vaccine Diplomacy", Project Syndicate, Aug 16, 2021, https://bit.ly/307c0Zx